منهج ابن تيمية في تفسير الآيات المشكلة

أ.د . محمد رضا حسن الحَوري(*)
الباحث/ عبد الرحمن ناصر المنصوري(*)

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فإن القرآن العظيم أنزله الله تعالى هداية للناس؛ ليُخرجهم من الظلمات إلى النور، فهو بيان وتبيان، رحمة وهدًى، شفاء وبُشرى، قال تعالى: {كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ} [إبراهيم: ١]، وقال في وصفه: {تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ (٨٩)} [النحل: ٨٩]، وقال: {قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ} [فصلت: ٤٤]، ومقتضى هذه الأوصاف أن القرآن كله محكمٌ، سهل المأخذ، بيِّنُ المراد، قريبُ الفهمِ وممكنُه، قال تعالى: {كتابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ} [هود:١]، وإلا كيف يكون موصوفًا بإخراج الناس من الظلمات إلى النور، وأنه هدًى وشفاء وقد تَعَسَّرَ فَهْمُه واستُغْلِق مُرَادُه أو امتنع؟!

وعليه، فإن القارئ للقرآن والطالب للهداية منه يحصل له مقصوده منه لا محالة، إن صحَّت نيته وتأهَّل بالعلوم الشرعية الصحيحة، فـ(مَنْ تَدَبَّرَ الْقُرْآنَ طَالِبًا لِلْهُدَى مِنْهُ؛ تَبَيَّنَ لَهُ طَرِيقُ الْحَقِّ)(١). لكن لما كان من سُنة الله -تعالى- اختبار

(*) أستاذ التفسير وعلوم القرآن – قسم أصول الدين – كلية الشريعة، جامعة اليرموك – المملكة الأردنية الهاشمية.

(*) طالب دكتوراه في التفسير وعلوم القرآن – قسم أصول الدين – كلية الشريعة، جامعة اليرموك – المملكة الأردنية الهاشمية.

(١) ابن تيمية، العقيدة الواسطية: (ص: ٧٤).

العباد وابتلاؤهم، قضى أن يكون في آي القرآن نوع تشابه يُشْكِل معناه؛ ليُظهر اللهُ الزائغَ من المؤمن، والمؤمن الجازم بإيمانه من المنافق المتردد {فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ} [التوبة: ٤٥]، وقد بيَّن الله حال هؤلاء وهؤلاء، كما في آية آل عمران، قال تعالى: {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا} [آل عمران: ٧]. قال ابن الجوزي: (أنزله مختبرًا به عباده، ليقف المؤمن عنده ويُردّه إلى عالِمه؛ فيعظم بذلك ثوابُه، ويرتاب به المنافق فيداخله الزيغ).[١]

والله -سبحانه- له حِكم كثيرة في وجود المتشابه المشكل في القرآن الكريم؛ منها: اختبار العباد -كما تقدم- ومنها: إظهار منزلة أهل العلم الراسخين فيه، حيث يصبح عندهم المتشابه محكمًا؛ بإرجاعهم ما تشابه وأشكل إلى ما أُحْكِم واتضح، فيصير الجميع محكمًا واضحًا، قال ابن الجوزي: (إن الله -تعالى- أراد أن يشغل أهل العلم بردهم المتشابه إلى المحكم، فيطول بذلك فكرُهم، ويتصل بالبحث عنه اهتمامهم؛ فيُثابون على تعبهم)[٢].

ومن جملة هؤلاء العلماء: شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- فقد اشتمل كلامه على كثير من البيان للآيات المشكلة بما يشفي الغليل، ويبرئ السقيم، كما تدل كلماته على مواجهته لتلك المشكلة في مسيرته العلمية؛ مما أوجب له عناية خاصة في هذا الباب؛ حيث يقول ابن تيمية -رحمه الله تعالى: (ولكن بعض الآيات أشكل تفسيرها على جماعة من العلماء، فربما يطالع الإنسان

(١) ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير (٢٥٩/١).

(٢) السابق: (٢٦٠/١).

عليها عدة كتب ولا يتبين له تفسيرها ... فقصدتُ تفسير تلك الآيات بالدليل؛ لأنه أهم من غيره)[1]؛ ولهذا وقع الاختيار عليه لإبراز منهجه في تفسير المشكل.

مشكلة الدراسة:

تتضح مشكلة الدراسة في بيان حقيقة المشكل في القرآن الكريم عند ابن تيمية ومنهجه في تناولها، خاصة أن ابن تيمية تميز بكثرة مؤلفاته، ووفرة المادة العلمية في غير مظانِّها من كتبه؛ مما يجعل الوقوف على منهجه في المشكل ليس أمرا سهلا، فرغب الباحث في صياغة منهج له من خلال منثور كلامه.

وأما الأسئلة فهي:

- ما حقيقة المشكل في القرآن عند ابن تيمية؟
- ما هي أنواع المشكل عند ابن تيمية؟
- وما هي أبرز الآيات المشكلة التي تناولها ابن تيمية بالبيان والتوضيح؟

وبالإجابة عن تلك الأسئلة تظهر المعالم المنهجية لابن تيمية في طريقة تناوله لمشكل القرآن.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى جملة من الأهداف؛ منها:

- بيان مفهوم المشكل في القرآن الكريم عند ابن تيمية.
- إيضاح المنهج التأصيلي العام لابن تيمية في كيفية التعامل مع المشكل في القرآن الكريم.
- إزالة الإشكال عن جملة من الآيات في ضوء كلام ابن تيمية –رحمه الله تعالى.

---

(١) ابن عبد الهادي، العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ص: ٤٣).

الدراسات السابقة:

لم يقف الباحث بعد البحث وسؤال أهل العلم عمّن كتب عن هذا الموضوع في هذا الجانب التخصصي بعينه، إلا أنه كُتبت عدة رسائل في منهج ابن تيمية في التفسير بصورة عامة، ولا تتقاطع مع بحثي إلا بقدر مُجملٍ لا يمنع وصف بحثي بالجدة والاستقلال عنها، ولكن مما ينبغي الإشارة إليه كدراسة سابقة ما يلي:

- دراسة ثابت[1]، وهي بعنوان: (أصناف المشكل من القرآن عند شيخ الإسلام ابن تيمية)، وهو مفارق لبحثي من عدة حيثيات:

الأولى: أن دراسته اقتصرت على كتاب معين لابن تيمية، وهو كتاب "تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء"، بخلاف بحثي الذي تناول المشكل في عموم كتبه التي هي مظنة المادة العلمية.

الثاني: أن الآيات المُتناوَلة في الدراسة المذكورة لم يتناول فيها الباحث كل أنواع المشكل، فهو لم يتناول المتشابه اللفظي وغيره؛ مما يجعل استخلاص منهج ابن تيمية في دفع المشكل غير تام المبنى في بحثه.

الثالث: لم يصغ الباحث في دراسته المشار إليها منهجًا لابن تيمية في التعامل مع المشكل، بينما ضُمِّنَ في هذا البحث، بل هو محوره.

المنهج والطريقة:

وسأسلك في بحثي المناهج الآتية: الاستقرائي والوصفي والتحليلي، وذلك من خلال الاطلاع على مظان المادة في سائر كتب ابن تيمية المطبوعة مما يختص بموضوعنا أو بما يتعلق به تعلقا مباشرا بقدر ما يمكن صياغة منهج له في تفسير

(١) ثابت، عبد العزيز، أصناف المشكل من القرآن عند شيخ الإسلام ابن تيمية، مجلة الشريعة والاقتصاد، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، جمهورية الجزائر، المجلد الرابع، العدد السابع، بحث محكم.

المشكل، مستعينا بما جمعه بعض الباحثين في علوم القرآن عند ابن تيمية[1]، وتفسير ابن تيمية المجموع[2]، ثم الكشف عن معالم منهجه في تفسير المشكل، ثم تحليل تلك المادة بما يزيل ابهامها وإجمالها موافقا أو معارضا بحسب ما يقتضيه المقام من ذلك.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

التمهيد: مفهوم المشكل في القرآن الكريم والمصطلحات المرادفة.

المبحث الأول: منهج ابن تيمية في التعامل مع الآيات المشكلة؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم مصطلح المشكل عند ابن تيمية.

المطلب الثاني: منهج ابن تيمية في تفسير الآيات المشكلة المتشابهات.

المبحث الثاني: نماذج من تفسير المشكل عند ابن تيمية؛ وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: آية مشكلة في ظاهر نظمها.

المطلب الثاني: آية مشكلة باعتبار أن ظاهرها التعارض مع آية أخرى.

المطلب الثالث: المتشابه اللفظي في الآيات.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

---

(١) وهو بعنوان "إمتاع ذوي العرفان بما اشتملت عليه كتب شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية من علوم القرآن"، جمع وتحقيق: عبيد بن عبد الله الجابري، ود. محمد هشام طاهري، دار الإمام البخاري (الدوحة– قطر)، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ–٢٠١٠م.

(٢) مجموع تفسير ابن تيمية في سبعة مجلدات، طبعته دار ابن الجوزي لمجموعة من الباحثين.

التمهيد:

يُعَدُّ تناول المصطلحات العلمية الشرعية ذا أهمية خاصة إذا ترددتْ وكثُر ذكرُها في القرآن أو السُّنة أو كليهما، وتزداد خطورته إذا بُنِيت عليه أحكام، وترتبت عليه أُجور وآثار، ولفظ المشكل لم يرد في القرآن، وأما االسُّنة –فبحسب اطلاعي– أيضا لم يرد، إلا أنه ورد معناه فيهما– وسيأتي بيانه– لكن ورد عن بعض الصحابة ﷺ إطلاق الإشكال على آيات من القرآن الكريم بحسب ما يظهر لهم أو لمن يسألهم، ومن ذلك ما جاء عن علي ﷺ أنه قال: (ومن أشكل عليه شيء من كتاب الله –عز وجل– فليسألني)[1]، وعنه أيضًا أنه قال: (ما أشكل علي شيء ما أشكلت هذه الآية في كتاب الله: {فإن طلقها فلا جناح عليهما...})[2].

وجاء عن معاذ ﷺ أنه قال فيمن قرأ القرآن بحق: (ليتفقهن فيه فقهًا ما فقهه قوم قط، حتى لو أن أحدهم مكث عشرين سنة، فليبعثن الله له مَن يُبيّن له الآية التي أشكلت عليه، أو يُفْهِمُه إيَّاها من قِبَلِ نفسه)[3]. وعليه، فإن مصطلح المشكل وإطلاقه على الآيات بحسب فهم الناظر فيها قد تقدَّمنا فيه الصحابة ﷺ.

والمُشْكِل اسم فاعل من أشكل، وشكَل الأمر؛ أي: التبس[4]، قال ابن فارس: (معظم بابه المماثلة، تقول: هذا شكل هذا أي مثله)، ومنه أُخذ الالتباس، قال: (ومن ذلك يقال: أمر مشكل، كما يقال: أمر مشتبه)[5]، أي لمَّا شابَهَ الشيءُ الشيءَ تداخلا، فأشكل فهمهما أو نحوه.

---

(١) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (٤٦٥/١).

(٢) النحاس، معاني القرآن (٢٠٧/١).

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٣٩٤/١٧)، وعزاه للطلمنكي وساقه بإسناده.

(٤) ينظر: قلعجي، محمد رواس، معجم لغة الفقهاء (ص٤٣١).

(٥) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة (٢٠٤/٣).

وأما اصطلاحًا، فقد تنوعت تعاريف أهل العلم له بحسب الفن الذي يُقْصَدُ اندراجه تحته[١]، فربما عُرّفَ ببعض أنواعه؛ كالآيات التي ظاهرها التعارض، أو بما تكرر من الألفاظ مع خفاء غرض التكرار، أو بما أشكل إعرابه، وكل ذلك وغيره داخل في معناه، والذي يظهر لي –والله أعلم– أن التعريف المختار هو: ما خفي معناه لسبب لفظي أو معنوي، سواء كان السبب في الآية نفسها –كظاهر النظم– أو باعتبار أمر خارج عنها؛ كمعارضة ظاهرِها آيةً أخرى، أو حديثًا نبويًّا صحيحًا، أو عقلًا صريحًا.

وقد صنف جماعة من العلماء كتبًا في هذا المعنى أو بعضه، معبرين عنه بهذا المصطلح، وممن ضَمّنَ اسم مؤلَّفِه مصطلح "المشكل" بهذا المعنى أو بعضه: مقاتل بن سليمان[٢]، وقطرب[٣]، وابن قتيبة[٤]، وغيرهم[٥]، ولابن تيمية كتاب «تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء»، ضمّنه أنواعًا من المشكل؛ كالجمع بين آياتٍ ظاهرُها التعارض[٦] والإشكال في ظاهر نظم الآية معنًى أو إعرابًا[٧] وغيرها.

ومن المصطلحات المرادفة لمصطلح "المشكل" مصطلح "المتشابه"، وقد جاء ذكره في آية آل عمران – وهي عمدة الباب– في قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو

(١) ينظر: المنصور، مشكل القرآن الكريم، ص٤٧ وما بعدها.
(٢) « متشابه القرآنِ ».
(٣) « الرد على الملحدين في متشابه القرآن ».
(٤) « تأويل مشكل القرآن ».
(٥) ينظر: الطيار، أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم (ص:٦٨).
(٦) ينظر: ابن تيمية، تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء، ط الرشد (٢٧٨/١).
(٧) السابق: (١٤٦/١).

الْأَلْبَابِ} [آل عمران: ٧]، فظاهرٌ من سياق الآية ما اختُص به أهل العلم عن غيرهم في فهم تلك الآيات المتشابهات المشكلات، على ما سيأتي تفصيله، وهذا السياق الذي ورد فيه مصطلح "المتشابه" هو مقصودي في هذا البحث. ورغبة في عدم الإطالة، لن أذكر آية الزمر وآية هود مع آية آل عمران ووجه الجمع بينها؛ لأن محلها كتب علوم القرآن، وعموم التفاسير، والكلام فيها مشهور منثور[١].

فالمتشابه لغةً: اسم فاعل من تشابه، ومادة (الشين والباء والهاء) كما قال ابن فارس هي: (أصل واحد يدل على تَشَابُهِ الشيء وَتَشَاكُلِهِ لونًا ووصفًا، يقال: شِبْهٌ وَشَبَهٌ وَشَبِيهٌ ... وَالْمُشَبِّهَاتُ من الأمور: الْمُشْكِلَاتُ، واشتبه الأمران: إذا أشكلا)[٢]. وكلام ابن فارس يقتضي أمرين في معنى المتشابه؛ الأول: أن ثمة شيئين –وربما أكثر– بينهما مطلق التشابه، قليلًا كان هذا التشابهُ أو كثيرًا، وقد يكون حسيًّا –وهو الأصل– وقد يكون معنويًّا. الثاني –وهو نتيجة الأول: أن التشابه بين الشيئين يُسَبِّبُ إشكالًا في التفريق بين الشيئين، سواء في تَصَوُّر حقيقته أو حكمه أو نحو ذلك.

وأما اصطلاحًا، فقد اختلفتْ تعبيرات العلماء في حدّ المتشابه وضاطه، فضلًا عن اختلافهم فيما يندرج تحته من الآيات، فبعضهم حدَّها بضابط، وبعضهم حدّها بمثال، وسأوردها هنا مجملة مختصرة على ما حرره الماوردي وابن الجوزي[٣]؛ فالأول: أنه المنسوخ، والثاني: ما لم يكن للعلماء إلى معرفته سبيل؛ كقيام الساعة، والثالث: الحروف المقَطَّعة، والرابع: أنه ما اشتبهت معانيه، والخامس: أنه ما

(١) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (١٠/٤)، والسيوطي، الإتقان في علوم القرآن (٣/٣)، والزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن (٢٧١/٢)، والقطان، مباحث في علوم القرآن (ص: ٢٢٠).

(٢) ابن فارس، مقاييس اللغة (٢٤٣/٣).

(٣) ينظر: الماوردي، النكت والعيون (٣٦٩/١)، ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير (٢٥٩/١).

تكررت ألفاظه، والسادس: أنه ما احتاج إلى بيان، أو ما احتمل من التأويل وجوهًا، والسابع: أنه القصص والأمثال.

وبالنظر إلى تلك الأقوال، يمكن أن نخلُص إلى أمور جامعة بينها، نستطيع من خلالها أن نُسَمّي هذا الاختلاف اختلاف تنوع؛ وذلك لأن مجمل هذه الأقوال يُرجِعُ وصف التشابه إلى ثلاثة أمور:

الأول: وضوح المراد من الآية، سواء كان الوضوح ناشئًا من نفس الآية أو بدليل خارج عن الآية.

الثاني: وهو مبني على الأول: إمكان امتثال الآية إما عملًا وإما اعتقادًا، فما أمكن امتثاله –عملًا أو اعتقادًا– لوضوحه؛ فهو المحكم، وما لا فهو المتشابه.

الثالث: وهو ما يجوز طلب معناه وما لا يجوز، فلا يجوز طلب معنى حقيقة الروح وكنهها –مثلًا– وإن كنا نفهم معنى كلمة الروح وموضعها فينا، ولا طلبَ ميقات قيام الساعة، وإن كنا نعرف معنى الساعة وبعض صفاتها وأحوالها بالنصوص، ولا كيفيات صفات الله –تعالى– وإن كنا نعلم بعض معانيها بحسب خبر الله لنا، ونحو ذلك مما أخفاه الله علينا بنص كتابه؛ حيث قال في الروح: {قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا} [الإسراء: ٨٥]، وقال عن الساعة: {قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ} [الأحزاب: ٦٣]، وقال عن ذاته العلية سبحانه: {وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا } [طه:١١٠]؛ ولذا قال ابن تيمية عن الساعة: (فأخبر أنه ليس علمها إلا عند الله، وإنما هو علم وقتها المعين وحقيقتها، وإلا فنحن قد علمنا من صفاتها ما أخبرنا به)[1].

ولابد أن يُلحظ أمران في هذا المقام:

الأول: أن الخلاف المزعوم في تحديد معنى المتشابه يرجع في بعضه إلى عدم التفريق بين المتشابه المطلق والمتشابه النسبي، فالمتشابه النسبي يصح حمل

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٢٨١/١٣).

جميع الأقوال عليه؛ لأن عامة آيات القرآن الكريم لابد أن يرد على قارئٍ من القُرَّاءِ نوع إشكال وتردد، بحسب علمه وفهمه وتأهّله بعلوم العربية والشريعة، بل ربما لا يكاد يدرك المعنى مطلقًا لقصور فهمه وإدراكه، وإن كان قد أدركه عامة العلماء وسائر المشتغلين بالعلم الشرعي الصحيح، وفي ذلك يقول ابن تيمية: (فالتشابه أمر إضافي... فكل كلام في الوجود قد يشتبه على بعض الناس لنقص علمهم ومعرفتهم، لا لنقص في نفس الكلام الذي هو في نفسه متشابه، ومما يوضح هذا أن كل من لم يكن له خبرة بكلام شخص أو طائفة بما يريدونه من تلك الألفاظ إذا سمعها؛ تشتبه عليه، ولا يميز بين المراد منها وغيره، بل قد يظن المراد غير المراد)[1].

الثاني: أنه قد يستشكل القارئ ما حررتُه -من إرجاع الأقوال إلى الأمور الثلاثة- من أن العلماء اختلفوا اختلافًا كثيرًا في تعيين الآيات المتشابهة.

فالجواب: أنه كثيرًا ما يتفق العلماء على معنًى صحيح أو قاعدة أو تعريف ثم يختلفون في التطبيق، وهذا أمر واسع كثير الحدوث في صنيع العلماء؛ ومثال ذلك: أن العلماء لا يختلفون في احتجاجهم بالعام من الآيات[2]، لكن يختلفون في آية معينة؛ هل هي عامة؟ وهل يصح الاحتجاج بعمومها أم ثمة مخصص أو دليل يدل على عدم إرادة العموم في هذه الآية المعينة؟ ونحو ذلك من المسائل، وبمثل ذلك فلنقل في المتشابه، والله أعلم.

وثمة مصطلحات مرادفة لمصطلح "المشكل" و"المتشابه" في استعمال العلماء؛ منها: آيات ظاهرها التعارض مع بعضها، وقد جعلها السيوطي -رحمه الله تعالى- في النوع الثامن والأربعين؛ حيث يقول: (في مشكله وموهم الاختلاف

(١) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٣٥٦/٨).

(٢) ينظر: الطوفي، شرح مختصر الروضة (٥٢٩/٢).

والتناقض ... والمراد به ما يوهم التعارض بين الآيات)[١]، ومن مصنفات المتأخرين: "دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب"، للأمين الشنقيطي المفسر المشهور.

ومنها: المتشابه اللفظي[٢]: وهو (ما تكرر من القرآن لفظًا، أو مع اختلاف في العبارة والتركيب بأي صورة من الصور؛ كالتقديم والتأخير، والزيادة والنقصان... وغير ذلك)[٣]، وأول من ألَّف فيه تصنيفًا مستقلًّا الخطيب الإسكافي[٤]؛ حيث يقول في مقدمته: (فما وجدت أحدًا من أهلها بلغ غاية كنهها، كيف ولم يقرع بابها، ولم يفتر عن نابها، ولم يسفر عن وجهها)[٥].

وقد يشتبه هذا المصطلح بمصطلح المتشابه على الحفاظ، وقد فرّق بينهما د. مساعد الطيار في سياق ذكره أنواع المتشابه، فقال: (النوع الثاني: المتشابه اللفظيُّ الذي يُشْكِلُ على حفَّاظِ القرآنِ)[٦]، ثم ذكر النوع الثالث: (المتكرِّرُ من المقاطعِ مع تغيُّرِ كلمةٍ أو نحوها ...)، وهو المعبر عنه بـ"المتشابه اللفظي"، كما يظهر من صنيع الخطيب الإسكافي[٧]، والكرماني[٨]، وابن جماعة[٩]، وإطلاق المتشابه اللفظي بهذا المعنى أشهر من إطلاقه على ما يشتبه على الحفاظ،

---

(١) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (ط مجمع الملك فهد) (١٤٧٠/٤).

(٢) وقد يطلق هذا المصطلح بلا قيد فيقال: "المتشابه" دون أن يقيد باللفظي، ويفهم المراد من ذلك بحسب السياق.

(٣) مجموعة من الأساتذة والعلماء المتخصصين، الموسوعة القرآنية المتخصصة (٢٤٥/١).

(٤) (ت: ٤٢٠).

(٥) الخطيب الإسكافي، درة التنزيل وغرة التأويل (٢١٨/١).

(٦) الطيار، أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم (ص: ٨٠).

(٧) ينظر: الخطيب الإسكافي، درة التنزيل وغرة التأويل (٢١٨/١)، ابن جماعة، كشف المعاني في المتشابه من المثاني (ص: ٨٢).

(٨) ينظر: الكرماني، أسرار التكرار في القرآن = البرهان في توجيه متشابه القرآن (ص: ٦٤).

(٩) ينظر: ابن جماعة، كشف المعاني في المتشابه من المثاني (ص: ٨٢).

ويمكن أن يقال -والله أعلم- أن كل آية في المتشابه اللفظي تصلح أن تكون مثالًا للمتشابه على الحفاظ؛ فمثلًا زيادة واو ونقصانها أو إبدالها بفاء يشتبه على الحفاظ قطعًا، وقولًا واحدًا هو من المتشابه اللفظي[1]، لكن العكس ليس بصحيح، فما تشابه على الحفاظ لا يلزم أن يكون من المتشابه اللفظي، فمن ذلك ما ذكره الكسائي في قوله تعالى: {مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ} أنه جاء في خمسة مواضع في القرآن[2]، أو لفظ: (فترى)، جاء في خمسة مواضع في القرآن[3]، فهذه الأمثلة لا تصلح مثالًا للمتشابه اللفظي، وإن كانت تشتبه على الحفاظ، فالآيات المتشابهة على الحفاظ أوسع من المتشابه اللفظي، فصارت المصطلحات خمسة: المشكل، والمتشابه، والآيات التي ظاهرها التعارض، والمتشابه اللفظي، والمتشابه على الحفاظ، وكلُّها أو أكثرها مُضَمّنٌ في الكتب التي قصدت الآيات المشكلة؛ كتأويل المشكل لابن قتيبة، وغيره، والله أعلم.

(١) ينظر أمثلة ذلك السخاوي (ت: ٦٤٣) الموسوم بـ"هداية المرتاب وغاية الحفاظ والطلاب في تبيين متشابه الكتاب".

(٢) ينظر: الكسائي، مشتبهات القرآن (ص: ١٣٧).

(٣) السابق: (ص: ١٣٦).

المبحث الأول: منهج ابن تيمية في التعامل مع الآيات المشكلة أو المتشابهة

وسنتناول هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم مصطلح "المشكل" عند ابن تيمية:

تقدم ذكر أقوال أهل العلم في معنى المتشابه، وأرجعتُ أقوالهم إلى أمور ثلاثة هي: الوضوح في الآية، وإمكان امتثالها، وجواز طلب معناها من عدمه. ولا يبدو لابن تيمية اختصاص في تعريف المشكل أو المتشابه، فهو يطلقهما على عموم ما أشكل فهمه من الآيات، بغض النظر عن نوعه وسببه، وقد أشار إلى جملة من الأوصاف التي يتصف بها المشكل المتشابه توافق في الجملة تعريفات أهل العلم المتقدم ذكرُ أهمِّها، ومن ذلك ما كان ظاهره التعارض مع آية أخرى[١]، أو ما لم يظهر معناه[٢]، أو ما فُهِمَ منه غير المراد عند طائفة[٣]، أو ما احتمل عدة معانٍ[٤]، وكل ذلك يرجع إلى عدم وضوح المراد وخفاء المعنى نسبيًّا كما لا يخفى، كما أنه لا يكاد يفرق بين المشكل والمتشابه، بل يطلقها على الآية الواحدة[٥].

أما من جهة إطلاقه على الآيات، فيقول ابن تيمية: (يجوز أن يقال في بعض الآيات إنه مشكل ومتشابه)[٦]. وقد بيَّن أن ذلك من إطلاقات السلف على بعض الآيات؛ حيث يقول: (ولهذا كان السلف -رضي الله تعالى عنهم- يُسمّون ما أشكل على بعض الناس

---

(١) ينظر: القاسم، المستدرك على مجموع الفتاوى (١٨٤/٢).

(٢) ينظر: ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٤٩٤/٨).

(٣) السابق: (٤٩٩/٨).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٧٥/١٣).

(٥) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٩٥/١٢-٩٦) و(٢٧٥/١٣) و(٣٠٧/١٧)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٣٧٨/١) و(٣١٥/٢) و(٤٢٥/٤)، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٢٦٩/٨) و(٣٧٦/٨)، درء تعارض العقل والنقل (١٦/١) و(٢٠٥/١) و(١٧٥/٥).

(٦) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٣٠٧/١٧).

حتى فهم منه غير المراد: متشابهًا)[1]، وسيأتي وصفه بعض الآيات المعينة أنها مشكِلة أو متشابهة، أي تشتبه بنظيراتها فتُشْكل[2]، إن شاء الله تعالى.

يقسم ابن تيمية -رحمه الله- التشابه إلى قسمين؛ الأول: التشابه المطلق -وربما عبَّر عنه بالتشابهِ اللازم في نفسه أو المُتشابه في نفس الأمر- وهو الذي لا يعلمه إلا الله تعالى مطلقًا.

والثاني: التشابه النسبي أو الإضافي: وهو ما يُشكلُ معناه على بعض الناس دون بعض، بغض النظر عن سبب التشابه، وفي ذلك يقول: (وأما المتشابه، فإما أن يراد به أنها في نفسها متصفة بالتشابه، بحيث هي متشابهة في نفس الأمر[3]، وعلى كل أحد، وإما أن يقال تشابهت على بعض الناس، فالتشابه أمر إضافي)[4]، وقال أيضًا: (فإن المتشابه قد يراد به ما هو صفة لازمة للآية، وقد يراد به ما هو من الأمور النسبية؛ فقد يكون متشابهًا عند هذا ما لا يكون مُتشابهًا عند هذا).[5]

ثم إن ابن تيمية يجعل كل قسم من أقسام المتشابه مرادًا في آية آل عمران باعتبار معين، وقد بنى هذا الاعتبار على أمرين:

الأول: على وجهي الوقفِ والوصل[6] في قوله تعالى: {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ} [آل عمران: ٧].

---

(١) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٤٩٩/٨).

(٢) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٩٥/١٢-٩٦) و(٢٧٥/١٣) و(٣٠٧/١٧)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٣٧٨/١) و(٣١٥/٢) و(٤٢٥/٤)، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٢٦٩/٨) و(٣٧٦/٨)، درء تعارض العقل والنقل (١٦/١) و(٢٠٥/١) و(١٧٥/٥).

(٣) أي الآية.

(٤) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٣٥٦/٨).

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٣٨٠/١٧).

(٦) ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء (٥٦٤/٢).

الثاني: – وهو مبني على الأول: على المعنيين الشرعيين[1] للفظ «التأويل».

فإذا وُقِفَ عند قوله تعالى: {إِلَّا اللَّهُ} [آل عمران: ٧]؛ فسَّر ابن تيمية لفظ «التأويل» بالكُنْهِ والحقيقة التي تؤول إليها الآية المفسَّرَة –وهذا المعنى للتأويل هو الوارد في قوله تعالى في قصة يوسف– حيث وقع الحدث وعاينوه: {هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا} [يوسف: ١٠٠][2].

وعليه يكون معنى المتشابه في الآية هو المتشابه المطلق الذي لا يعلمه إلا الله تعالى، فلا يعلم حقائق الأشياء التي تؤول إليها إلا الله تعالى، وإذا وُصِلَت القراءة: {إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ} [آل عمران: ٧]؛ فسَّر ابن تيمية لفظ «التأويل» بالتفسير والبيان، وهو المعنى المعهود في جملة من الأحاديث النبوية[3] والآثار الموقوفة عن الصحابة ﷺ[4]، وهو استعمالُ كثيرٍ من المفسرين كالطبري[5]، وصار المقصود بالمتشابه في آية آل عمران هو المتشابه النسبي الإضافي؛ حيث جهله بعض الناس وعلِمه الراسخون في العلم؛ حيث كانوا مشمولين بالاستثناء.

---

(١) وإنما عبرتُ بالشرعيين لأنه ثمة معانٍ للتأويل لم يرتضها ابن تيمية، وجعلها اصطلاحًا عند المتأخرين لم يرد في القرآن، ينظر: ابن تيمية،مجموع الفتاوى (٣٤٩/٥)

(٢) ينظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ت: سلامة، (٤١٢/٤).

(٣) وقد جاء فيه عدة أحاديث؛ منها: الأول: ما أخرجه أحمد في مسنده، جاء في دعاء النبي ﷺ لابن عباس ﷺ: (وعلمه التأويل). الثاني: ما أخرجه أحمد (٣٩٠/١٧) برقم (١١٢٨٩) في قوله ﷺ عن علي ﷺ: (إن منكم من يقاتل على تأويله كما قاتلت على تنزيله).

(٤) وفيه عدة آثار؛ منها: الأول: ما أخرجه الترمذي، ت: بشار، (٦٢/٥) برقم (٢٩٧٢)، لما قال أبو أيوب الأنصاري ﷺ حين فسَّر بعض الناس "التهلكة" خطأ، قال: (يا أيها الناس، إنكم لتؤولون هذه الآية هذا التأويل). الثاني: قول عمر: (أخوف ما أتخوف على هذه الأمة قوم يتأوَّلون القرآن على غير تأويله)، أخرجه ابن أبي شيبة، ت: عوامة، (٢٥٥/٢١) برقم (٣٨٧٢٦).

(٥) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٥٥/٣). قلت: ولبيان استعمال مفسري السلف لفظ التأويل بهذا المعنى، ينظر: السيوطي، الدر المنثور (٥٧٧/١)، (٢٩٥/٣)، (٤٦٢/٣)، (٤٦٧/٣)، (٧٦٤/٣)،وغيرها.

قال ابن تيمية -رحمه الله: (في الآية قراءتان: قراءة من يقف على قوله: {إِلَّا اللَّهُ} [آل عمران: ٧]، وقراءة من يقف عند قوله: {والراسخون في العلم}، وكلتا القراءتين حق، ويراد بالأولى المتشابه في نفسه الذي استأثر الله بعلم تأويله، ويراد بالثانية المتشابه الإضافي الذي يعرف الراسخون تفسيره، وهو تأويله)[١]، وقال: (ولكن السلف لهم قراءتان وقولان ... ولا منافاة بين القراءتين)[٢]، وقال: (وكلا القولين حقٌّ باعتبار)[٣]، وقال في سياق ذكر الخلاف في معنى الآية: (هذان القولان مرتبان على القولين في معنى التفسير: فمن قال تأويله هو تفسيره، فالراسخون يعلمون تفسيره، ومن قال تأويله عاقبته المنتظرة، فهذا لا يعلمه إلا الله)[٤]، وعبر بعبارة أخرى عن المعنى الثاني -وهو الحقيقة- فقال: (وأما التأويل الذي هو الحقيقة الموجودة في الخارج، فتلك لا يعلمها إلا الله)[٥].

وينبه ابن تيمية إلى أنه كما أن المتشابه المطلق لا يعلم تأويله -بمعنى حقيقته- إلا الله، فكذا المحكم لا يعلم حقيقته التي يؤول إليها إلا الله، فآيات اليوم الآخر والجنة والنار وغيرها كلها محكمة في الجملة؛ لكونها من أصول الإيمان التي يتعلق وجوب معرفتها بكل مسلم، إلا أننا لا نعلم كُنْهَهَا وحقيقتها ولا وقتها على التعيين، وإنما هذا علم تفرد الله به، وفي ذلك يقول ابن تيمية: (فإن الناس متفقون على أنهم يعرفون تأويل المحكم[٦]، ومعلوم أنهم لا يعرفون كيفية ما أخبر الله به عن نفسه في الآيات المحكمات، فدل ذلك على أن عدم العلم بالكيفية لا ينفي العلم بالتأويل، الذي هو تفسير الكلام وبيان معناه).[٧]

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٣٨١/١٧).

(٢) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٢٦٩/٨).

(٣) ابن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٧٢/٤).

(٤) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٢٦٩/٨).

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٣٨١/١٧).

(٦) أي تفسير ومعنى الآيات المحكمات كذكر الجنة والنار والقيامة.

(٧) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٤٢٦/١٧).

وقد استدل ابن تيمية بجملة من الأدلة المجملة والمفصلة على تقريره[١]؛ ومن جملة أدلته ما ذكره عن ابن عباس ﷺ أنه قال عن نفسه: (إنه ممن يعلم تأويله)، وقال في كلام آخر: (إن من القرآن ما لا يعلمه العلماء، وإنما يعلمه الله تعالى وحده!). والجمع بينهما ما قدمه ابن تيمية من التفريق بين مَعْنيَي التأويل -تفسير المعنى والحقيقة الخارجة- وفي ذلك يقول: (وابن عباس جاء عنه أنه قال: «أنا من الراسخين الذين يعلمون تأويله»[٢]، وجاء عنه: أن الراسخين لا يعلمون تأويله، وجاء عنه أنه قال: «التفسير على أربعة أوجه: ... وتفسير لا يعلمه إلا الله؛ مَن ادعى علمه فهو كاذب»[٣]، وهذا القول يجمع القولين، ويبين أن العلماء يعلمون من تفسيره ما لا يعلمه غيرهم، وأن فيه ما لا يعلمه إلا الله) [٤].

المطلب الثاني: منهج ابن تيمية في تفسير الآيات المشكلة:

يمكن أن نجمل منهج ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في التعامل مع المشكل من الآيات في النقاط التالية:

أولًا: أن الآيات المتشابهة تشابهًا نسبيًّا ليست مما يمتنع معرفة معناها، وعليه فإنه يطلب معناها ويُتَحرَّى بطرق الفهم الشرعية، بخلاف التشابه المطلق؛ فإنه -وإن فهم معناه وأمكن طلبه- لكن طلب معرفة حقيقته ممتنع؛ لأن الله -تعالى- لم يُهيئ أسباب تحصيله لا في كتابه ولا سنة رسوله ﷺ، ولا في الواقع المشاهد الذي يمكن أن نقيس عليه.

وقد قرر ابن تيمية هذا المعنى في مواضع كثيرة من كتبه؛ ومن ذلك قوله: (ويبين ذلك أن الصحابة والتابعين لم يمتنع أحد منهم عن تفسير آية من كتاب الله، ولا قال هذه من المتشابه الذي لا يُعلم معناه، ولا قال قط أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة المتبوعين: إن

---

(١) ينظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (١٦/١) و(٣٢٧/٧)، مجموع الفتاوى (٥٥/٣) و(٦٧/٤) و(٢٨٢/١٣) وغيرها.

(٢) ينظر: الطبري، جامع البيان، ت: شاكر، (٢٠٣/٦)، والسيوطي، الإتقان في علوم القرآن (٦/٣).

(٣) ينظر: عبد الرزاق، تفسير عبد الرزاق (٢٥٣/١)، وابن المنذر، تفسير ابن المنذر (١٣١/١).

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٤٠٠/١٧).

في القرآن آيات لا يعلم معناها ولا يفهمها رسول الله ﷺ ولا أهل العلم والإيمان جميعهم، وإنما قد ينفون علم بعض ذلك عن بعض الناس، وهذا لا ريب فيه).[1]

ويؤكد ذلك فيقرر أن من نُقل عنه من العلماء أنه قال لا يَعلم تفسير المتشابه –أي النسبي– إلا الله، هو نفسه يخوض بحق أو بغير حق في تفسير المتشابه، بل ربما كتب تفسيرًا على جميع القرآن، فيقول ابن تيمية في ذلك: (وكذلك عامة أهل العربية الذين قالوا: {وما يعلم تأويله إلا الله}؛ كالفراء وأبي عبيد وثعلب وابن الأنباري، هم يتكلمون في متشابه القرآن كله، وفي تفسير معناه، ليس في القرآن آية قالوا لا يعلم أحد تفسيرها ومعناها، فيجب أن يكون التأويل الذي اختُص الله به عندهم غير ما تكلموا فيه من تفسير الآيات المتشابهة)[2]، وقال: (وأما اللغويون الذين يقولون إن الراسخين لا يعلمون معنى المتشابه، فهم متناقضون في ذلك، فإن هؤلاء كلهم يتكلمون في تفسير كل شيء في القرآن، ويتوسعون في القول في ذلك ... وكذلك ما نقل عن قتادة من أن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويل المتشابه، فكتابه في التفسير من أشهر الكتب، ونقلُه ثابت عنه ...)[3]، وقال في بيان طريقة علماء الشريعة؛ كالإمام أحمد ومن قبله من الأئمة: (وفي كلام أحمد ومن قبله على المتشابه ببيان معناه أو إزالة التعارض والاختلاف عنه؛ ما يدل على أن التأويل الذي اختُص الله به غير بيان المعنى الذي أفهمه خلقه).[4]

وكثيرًا ما ينبه ابن تيمية على أن فهم المعنى لا يلزم منه تصور الحقيقة التي يكون عليها الشيء وكيفيته، فيقول: (وقد قال تعالى: {وما يعلم جنود ربك إلا هو}، فهذا التأويل لهذا المتشابه لا يعلمه إلا هو وإن علمنا تفسيره ومعناه، لكن لم نعلم تأويله الواقع في الخارج)[5]، وقال: (وأما

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٢٨٥/١٣).
(٢) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٣٢٠/٨).
(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٤١٠/١٧).
(٤) ابن تيمية، المستدرك على مجموع الفتاوى (١٨٤/٢).
(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٣٧٨/١٧).

الإخبار، فتأويله عين الأمر المخبر به إذا وقع، ليس تأويله فهم معناه)[1]، بل يقول ابن تيمية كلامًا أوضح من هذا؛ وهو أنه يمكن لأهل العلم والإيمان أن يحيطوا بعلم معاني القرآن إجمالًا أو تفصيلًا، وإن كانوا لا يعلمون تأويله- حقيقة أخباره وأحكامه- حيث يقول في قوله تعالى: {بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله} [يونس: ٣٩]: (أي كذبوا بالقرآن الذي لم يحيطوا بعلمه ولمَّا يأتِهم تأويلُه، ففرق بين الإحاطة بعلمه وبين إتيان تأويله، فتبين أنه يمكن أن يحيط أهل العلم والإيمان بعِلمه ولمَّا يأتهم تأويلُه، وأن الإحاطة بعلم القرآن ليست إتيان تأويله، فإن الإحاطة بعلمه معرفة معاني الكلام على التمام، وإتيان التأويل نفس وقوع المُخْبَرِ به).

ووجه استدلال ابن تيمية من الآية مجموع ثلاثة أمور:

الأول: السياق الذي وردت به الآية، وهو الحديث عن القرآن والتحدي به.

الثاني: من جهة المفهوم، وبيان ذلك أنه لما ذمَّ الله -تعالى- الكفار بتكذيبهم به قبل الإحاطة بعلم معاني القرآن، فُهِمَ منه أنه يمكنهم الإحاطة بعلمه لو آمنوا وأرادوا.

الثالث: يوضحه ابن تيمية فيقول عن الآية أنها: (ذمٌّ لهم على عدم الإحاطة مع التكذيب، ولو كان الناس كلهم مشتركين في عدم الإحاطة بعلم المتشابه لم يكن في ذمهم بهذا الوصف فائدة، ولكان الذم على مجرد التكذيب، فإن هذا بمنزلة أن يقال: أكذبتم بما لم تحيطوا به علمًا ولا يحيط به علمًا إلا الله؟ ومَن كذَّب بما لا يعلمه إلا الله؛ كان أقرب إلى العذر من أن يكذب بما يعلمه الناس).[2]

ثانيًا: إنه مع إقرارنا بجواز طلب معنى المتشابه، فإنه لابد أن يُسلك في ذلك الطريقُ الشرعي، ويتحقق هذا الطريق بأمرين:

الأول: أن يكون مقصوده طلب ما يمكن معرفة معناه، وهو المتشابه النسبي.

الثاني: أن يكون مقصوده الهدى والعمل، لا التعنت وإثارة الشكوك.

---

(١) السابق: (٢٧٧/١٣).

(٢) ابن تيمية مجموع الفتاوى (٤٠٥/١٧).

أما الطريق الأولى، فالمقصود أنه لا يجوز طلب معرفة حقيقة الأشياء التي غيَّبها الله عنا، وفي ذلك يقول ابن تيمية: (فإن جميع آيات الكتاب المحكمة والمتشابهة التي فيها إخبار عن الغيب، الذي أمرنا أن نؤمن به، لا يعلم حقيقة ذلك الغيب ومتى يقع إلا الله ... وقد بيَّنَّا أن ذلك التأويل لا يعلمه وقتًا وقدرًا ونوعًا وحقيقة إلا الله، وإنما نعلم نحن بعض صفاته بمبلغ علمنا؛ لعدم نظيره عندنا)[1]، وقال: (وأما التأويل الذي اختص الله به، فحقيقة ذاته وصفاته كما قال مالك: «والكيف مجهول»، فإذا قالوا: ما حقيقة علمه وقدرته وسمعه وبصره؟ قيل: هذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله).[2]

وأما الطريق الثاني -وهو حسن القصد- فقد بيَّن ذلك ابن تيمية أتم بيان حيث قال: (والله ورسوله إنما ذم من اتبع المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، فأما من تدبَّر المحكم والمتشابه كما أمره الله، وطلب فهمه ومعرفة معناه، فلم يذمه الله، بل أمر بذلك ومدَح عليه)[3]، وقال: (وأما من سأل عن معنى المتشابه ليعرفه ويزيل ما عرض له من الشّبه، وهو عالم بالمحكم، متبع له، مؤمن بالمتشابه، لا يقصد فتنة؛ فهذا لم يذمه الله، وهكذا كان الصحابة يقولون ﷺ)[4]، وبيَّن ابن تيمية حال الصحابة ﷺ مع من فسد قصده في طلب المتشابه فقال: (إنهم كانوا إذا رأوا من يسأل عن المتشابه بالغوا في كفِّه تارةً بالقول العنيف، وتارة بالضرب، وتارة بالإعراض الدالِّ على شدة الكراهة لمسألته؛ ولذلك لما بلغ عمر ﷺ أن صبيغًا يسأل عن المتشابه، أعد له عراجين النخل، فبينما عمر يخطب قام فسأله عن: {والذاريات ذروًا} ... ثم أمر به فضُرب ضربًا شديدًا ... حتى تاب)[5]، وقال في بيان سبب ضرب عمر ﷺ لصبيغ[6]: (إنما ضربه عمر ﷺ لأنه قصد باتباع المتشابه ابتغاء الفتنة

(١) السابق : (٢٨٠/١٣).
(٢) السابق : (٣١٢/١٣).
(٣) السابق : (٢٧٥/١٣).
(٤) السابق : (٣٩٤/١٧).
(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٣/٤).
(٦) وصبيغ هذا رجل كان يسأل عن المتشابه فضربه عمر وأدبه. ينظر ترجمته في: ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (ط هجر) (٣٠٥/٥).

وابتغاء تأويله[1]، وهؤلاء الذين عابهم الله في كتابه ... فكل من اتبع المتشابه على هذا الوجه فهو مذموم ... وأما من قصدُه الهدى والحق، فليس من هؤلاء، وقد كان عمر يسأل ويسأل عن معاني الآيات الدقيقة)[2].

ثالثًا: أنه يجب ردُّ ما تشابه من الآيات إلى المحكم، وأن كل آية متشابهة لابد أن الله – تعالى– قد جعل لها بيانًا وتوضيحًا، علِمه مَن علمه، وجهِله مَن جهله.

قد أحكم الله –سبحانه– منهج التعامل مع الآيات المتشابهة، فلم يترك الخلق هملًا، بل بيَّنه أحسن بيان وأتمه –كما في آية آل عمران– وعلى هذا جرى العلماء الراسخون، ومنهم ابن تيمية –رحمه الله تعالى.

وقد أوضح ابن تيمية هذا المنهج بأمور:

أولها: أن القرآن كله بجميع آياته –محكمها ومشتبهها– هدًى وبيان؛ حيث يقول: (فإنه ﷻ قد وصف القرآن كله بأنه محكم في عدة آيات؛ كقوله تعالى: {أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ} [هود: ١] ... كما وصفه بأنه بيان، وبأنه مبينٌ في مثل قوله تعالى: {رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ} [الطلاق: ١١] ... ووصفه بأنه جعله عربيًّا ليعقلوه، ووصفه بأنه بصائر وبيان وهدًى للناس ... وهذا يعمُّ جميع القرآن، فعلم أن الآيات التي قيل فيها: {وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ} [آل عمران: ٧] هي أيضًا محكماتٌ مُبيناتٌ، وهي بيان وهدًى وبصائر، لكن اختصت بتشابه لم يكن في المحكمات)[3]، أي وكونها اختصت بنوع تشابه هذا باعتبار الإضافة إلى بعض آحاد الأمة، وإلا فباعتبار جميع أفراد الأمة فيزول في نفس الأمر كل تشابه، فلا يجوز خفاؤه على جميع الأمة، وهو موافق لما قاله الطبري[4].

---

(١) مع أن صبيغًا إنما سأل عن آية فسرها الصحابة، وهي (والذاريات)، ولكن لما رأى عمر فساد قصده، امتنع من تفسيرها له وضربه وأدبه.

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (١٦/٤١٥– ٤١٧).

(٣) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٨/٣٥٥).

(٤) ينظر: الطبري، جامع البيان، ت: شاكر، (٦/١٨٢).

ثانيها: أنه يجب جعل المحكم هو الأصل، بحيث يرجع إليه كل ما تشابه؛ حيث يقول في ذلك: (إن الله ﷻ أخبر أن من الكتاب آيات محكمات هن الأصل الذي يُبْنَى عليه، ويستدل به ويتبع، والمتشابه يرد إليه، وعلى هذا علماء المسلمين)[١]، وقال: (فإذا جاءت نصوص بيِّنة محكمة بأمرٍ، وجاء نصٌّ آخر يظن أن ظاهره يخالف ذلك، يقال في هذا: إنه يرد المتشابه إلى المحكم)[٢]، ثم أكد أنه ما من آية متشابهة إلا في القرآن جوابها وبيانها، فقال: (وأما التشابه الذي يكون في نفس الآية، فهذا لا يكون إلا مقرونًا بالإحكام والبيان والهدى، فإن الله تعالى قد أحكم كتابه كله وبيَّنه، وجعله هدًى، وأمر بتدبُّره)[٣]، وقال: (ولا يجوز أن يكون في القرآن ما يخالف صريح العقل والحس إلا وفي القرآن بيان معناه)[٤]، بل بيَّن ابن تيمية أن تكرار اللفظ المتشابه في القرآن لا يكاد يكون إلا وفي أحد الموضعين إزالة للتشابه؛ حيث يقول: (لكن ذاك التشابه مقرون بالإحكام ... قلما يَكُن كرر لفظًا مما يشبه لفظًا مع اختلاف تعيينهما إلا وقد بيَّن مراده وأحكمه، بحيث صار بيِّنًا مُحكمًا).[٥]

ثالثها: أنه بيَّن -رحمه الله تعالى- أن هذا المسلك في التعامل مع المتشابه قد لا يتمكن منه بعض الناس؛ لقصور فيهم، لا لأنه غير ممكن، ولا لقلة المحكمات - إذ هي الأصل- [٦] ولا لنقص في القرآن -والعياذ بالله- فالواجب حينئذٍ الإيمان وإيكال العلم إلى الله -تعالى.

بيَّن ابن تيمية قصور الإنسان في الإدراك والفهم، وأن ما يشتبه عليه من القرآن الكريم الموصوف بالفصاحة والبيان راجع لقصوره، لا لنقص في القرآن، فقال في سياق حديثه عن

---

(١) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٤٥١/٨).

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٣٠٧/١٧).

(٣) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٤٩٦/٨).

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٣٠٧/١٧).

(٥) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٣٧٨/٨).

(٦) قال الشاطبي في الموافقات (٣٠٧/٣): (فقوله في المحكمات: {هن أم الكتاب} يدل أنها المعظم والجمهور، وأم الشيء معظمه وعامه).

التشابه النسبي: (لا يتصور أن يخلو منهما خطاب، ولو كان في غاية البيان والفصاحة، فلا خطاب أبين وأفصح من القرآن، ولكن هذا من ضرورة نقص بني آدم، فإنه ليس كل أحد يمكنه فهم كل كلام، بل سبحانَ مَنْ يَسَّر القرآن للذكر كما يسره للحفظ)[1]، وقال في بيان الواجب على العبد إذا اشتبه عليه شيء من القرآن، أن يَتَّهم فهمه، ويكل العلم إلى الله –تعالى– حيث يقول: (فمن فهم آية فآمن بها، وظن أن الأخرى تناقضها، فليعلم أنه مُبطلٌ في ذلك، وأن معنى الأخرى يوافقها لا يخالفها، وإن لم يفهم معنى الآيتين آمَنَ بهما، ووكَل علمَهما إلى الله –تعالى)[2]، ثم إن ابن تيمية فرَّق فيما يشتبه على الإنسان بين المسائل العملية والمسائل العلمية الخبرية، فالجهل بتفصيلِ كلٍّ منها ليس على درجة واحدة؛ حيث يقول: (ومن جعل المتشابه كل ما لا يعمل به ... فلأن ذلك متشابه، ولم يؤمر الناس بتفصيله، بل يكفيهم الإيمان المجمل به، بخلاف المعمول به، فإنه لابد فيه من العلم المفصل ... وما أُخبروا[3] به فليس عليهم معرفته، بل عليهم الإيمان به –وإن كان العلم به حسنًا– ... ففرض على كل إنسان معرفة ما يلزمه من العمل مفصلًا، وليس عليه معرفة العلميات مفصلًا)[4].

فأوجب –رحمه الله تعالى– العلم التفصيلي في العمليات لأنه يتوقف عليه العمل، ولم يوجبه في الخبريات لعدم ترتب ووقوفِ العمل عليه، ووجه ذلك –والله أعلم– أن في الخبريات، في الجملة، ما لا سبيل إلى معرفة حقيقته وتفاصيله؛ كحقائق أحوال القيامة وأهوالها، ومن ثَمّ لم يُوجَب علينا علمه.

---

(١) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٣٧٩/٨).

(٢) السابق : (٤٩٦/٨).

(٣) وهي الأخبار العلمية التي لا يترتب على معرفتها تفصيلًا عمل.

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٣٨٨/١٧).

المبحث الثاني: نماذج من تفسير المشكل عند ابن تيمية

سنتناول هذا المبحث في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: آية مُشكِلة في ظاهر نظمها.

المقصود بالإشكال هنا أن ظاهر النظم في الآية يصعب معه فهم الآية على وجه صحيح متطابق مع ظاهر لفظها، إما لوجه إعراب الآية، أو ربما للتردد في إرجاع الضمير، أو لغرابة اللفظ، أو بسبب الألفاظ المشتركة في معانيها، وقد تقدَّمت الإشارة إلى مصنف لابن تيمية خاص في هذا المعنى وغيره، وسنقتصر على مثالين نوردهما موجزين من كلام ابن تيمية في ذلك:

الآية الأولى: قوله تعالى: {اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسَفًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ (٤٨) وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ} [الروم: ٤٨، ٤٩].

ووجه الإشكال في تكرر الظرف «قبل» و«قبله» مع اقتران الثاني بضمير، فهل هو تكرار محض مفاده التوكيد أم أن لكل ظرفٍ متعلَّقًا مختلفًا؟ ولا شك أن الآية في ظاهرها إشكال، ويقول ابن تيمية مثبتًا الإشكال في ظاهر نظم الآية: (فهي مِنْ أَشْكَلِ ما أُورِد وممَّا أعْضَلَ على الناس فهمها).[1]

قال ابن تيمية في بيان معنى الآية: (وأما قوله تعالى: {من قبل أن ينزل عليهم من قبله} فليس من التكرار، بل تحته معنًى دقيق، والمعنى: وإن كانوا من قبل أن ينزل عليهم الودق من قبل هذا النزول لمبلسين، فهنا قبليتان: قبلية لنزوله مطلقًا، وقبلية لذلك النزول المعين ألَّا يكون متقدمًا على ذلك الوقت، فيئسوا قبل نزوله يأسين: يأسًا لعدمه مرئيًّا، ويأسًا لتأخُّره عن وقته؛ فقبل الأولى ظرف اليأس، وقبل الثانية ظرف المجيء والإنزال، ففي الآية ظرفان معمولان،

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٢٧٨/١٥).

وفعلان مختلفان عاملان فيهما، وهما الإنزال والإبلاس، فأحد الظرفين متعلق بالإبلاس، والثاني متعلق بالنزول)[1].

وما ذهب إليه ابن تيمية هو أحد وجوه التفسير[2]، ويُقوّيه ما قرره أهل العلم في قواعد الترجيح، وهو أنه إذا دار اللفظ بين التوكيد والتأسيس، فحمله على التأسيس أولى من حمله على التكرير ما أمكن ذلك، وصحَّ به المعنى[3]، وقد صحّ هنا والحمد لله.

الآية الثانية: قوله تعالى: {أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا (٧٨) مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا (٧٩)} [النساء: ٧٨، ٧٩]، ووجه الإشكال في الآية ظاهر، وهو أنه في الآية الأولى أسند الحسنة والسيئة إلى الله –تعالى– وفي الثانية أسند الحسنة إلى الله –تعالى– والسيئة للنفس.

قال ابن تيمية في الجواب عنها: (وبعض الناس يظن أن المراد هنا بالحسنات والسيئات الطاعات والمعاصي؛ فيتنازعون هذا، يقول: قل كلٌّ من عند الله، وهذا يقول الحسنة من الله، والسيئة من نفسك، وكلاهما أخطأ في فهم الآية؛ فإن المراد هنا بالحسنات والسيئات النعم والمصائب، كما في قوله: {وبلوناهم بالحسنات والسيئات لعلهم يرجعون} أي امتحناهم واختبرناهم بالسراء والضراء)[4]، ثم استدل ابن تيمية بسياق الآية فقال: (ومعنى الآية في المنافقين: كانوا إذا أصابتهم حسنة؛ مثل النصر والرزق والعافية، قالوا: هذا من الله، وإذا أصابتهم سيئة؛ مثل ضرب ومرض وخوف من العدو، قالوا: هذا من عندك، يا محمد، أنت

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (١٥/٢٧٧–٢٧٩).

(٢) ينظر: الطبري، جامع البيان، ت: شاكر (٢٠/١١٥)، والواحدي، التفسير البسيط (١٨/٧٧)، وابن الجوزي، زاد المسير (٣/٤٢٧).

(٣) ينظر: الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه (٢/٣٧٢)، والشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص: ٢٢٨).

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٨/٢٣٨–٢٣٩).

الذي جئت بهذا الدين الذي عادانا لأجله الناس، وابتُلينا لأجله بهذه المصائب، فقال الله تعالى: {فمالِ هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثًا}. أنت إنما أمرتهم بالمعروف، ونهيتهم عن المنكر، وما أصابك من نعمة: نصر وعافية ورزق، فمن الله، نعمة أنعم الله بها عليك، وما أصابك من سيئة: فقر وذل وخوف ومرض وغير ذلك؛ فمن نفسك وذنوبك وخطاياك)[1]، ثم استدل ابن تيمية بنظير الآية المقصودة بالبحث فقال: (كما قال في الآية الأخرى: {وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم} [سورة الشورى: ٣٠]، وقال تعالى: {أولما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنَّى هذا قل هو من عند أنفسكم}[سورة آل عمران: ١٦٥]... فالإنسان إذا أصابته المصائب بذنوبه وخطاياه كان هو الظالم لنفسه، فإذا تاب واستغفر؛ جعل الله له من كل همٍّ فرجًا).[2]

ويلاحظ أن ابن تيمية -رحمه الله تعالى- بيَّن معنى الآية وأزال إشكالها بالنظر إلى أمرين:

الأول: السياق؛ وهو أنها وردت في سياق جهاد النبي ﷺ ومعه المنافقون، ومعلوم اضطراب حال المنافقين في حال النصر وفي حال الهزيمة.

الثاني: فسَّر الكلمة القرآنية بنظيرها من القرآن في مواضعها الأخرى، فبيَّن أن الحسنة والسيئة تُطلق على الحسنة الدنيوية -وهي النعمة- والسيئة الدنيوية -وهي المصيبة- وجاء بآيات صريحة في هذا المعنى، وفسَّر بها غير الصريح، والتي هي محل البحث، فصار الجميع واضحًا والحمد لله.

المطلب الثاني: آية مشكلة باعتبار أن ظاهرها التعارض مع آية أخر

إن القرآن العظيم كلام الله -تعالى- كله محكمٌ بأخباره وأحكامه، وكله متشابهٌ في الإحكام والإتقان، فأخباره كلها صدق، وأحكامه كلها عدل، فهو {كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٨/٢٣٨-٢٣٩).

(٢) المصدر السابق.

فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ} [هود: ١]، و: {وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا} [النساء: ٨٢]، إلا أنه قد يبدو لقارئ هذا القرآن العظيم نوع توهم في تعارض آياته، فيغلط في فهم الآيات، قال ابن تيمية: (وإذا كان القرآن نزل يصدق بعضه بعضًا، فمن الممتنع أن يكون فيه تناقض واختلاف تضاد، فمن فهم آية فآمن بها وظن أن الأخرى تناقضها؛ فليعلم أنه مبطلٌ في ذلك)[١]، وقال: (وكلام الله ورسوله وكلام العلماء مملوء بما يفهم الناس منه معنًى فاسدًا، فكان العيب في فهم الفاهم لا في كلام المتكلم)[٢]، وقال: (ومن غلط في فهم القرآن؛ فمن قصوره أو تقصيره)[٣]. وقد تكلم ابن تيمية عن جملة كثيرة من الآيات ادُّعيَ في ظاهرها التعارض، فجمع بينها ووضّحها، وسنذكر مثالين على ذلك.

المثال الأول: قوله تعالى: {قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ } [الزمر: ٥٣]، مع قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} [النساء: ٤٨]، ووجه التعارض بينهما: أن الآية الأولى تتضمن مغفرة كل الذنوب مع كونها في سياق الحث على التوبة، والآية الثانية تتضمن عدم المغفرة لذنب الشرك مع أنه من جملة الذنوب.

قال ابن تيمية في الجواب عن هذا الإشكال بما تنتظم معه الآيتان: (قد ذكرنا في غير هذا الموضع أن هذه الآية في حق التائبين، وأما آية النساء، وهي قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ}، فلا يجوز أن تكون في حق التائبين كما يقوله من يقوله من المعتزلة، فإن التائب من الشرك يغفر له الشرك أيضًا بنصوص القرآن واتفاق المسلمين، وهذه الآية فيها تخصيص وتقييد، وتلك الآية فيها تعميم وإطلاق، هذه خص فيها الشرك بأنه لا يغفره، وما عداه لم يجزم بمغفرته، بل علقه بالمشيئة، فقال: {وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ})[٤].

---

(١) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٤٩٦/٨).

(٢) ابن تيمية، الاستغاثة في الرد على البكري (ص: ٣٤٢).

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٤٧٤/٢٠).

(٤) ابن تيمية، تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء، ط الرشد، (٢٩٣/١).

ويُستدل لكلام ابن تيمية بقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ} [محمد: ٣٤]، فقد أوضحت الآية أن من لا يغفر له هو من مات على الكفر والشرك، أي لم يتب منه، وأما من تاب، فإن الله يتوب عليه مهما فعل، وإلا ما دُعِيَ فرعون إلى الإيمان، إلا وأنه لو آمن وتاب لغفر له: {فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى (١٨) وَأَهْدِيَكَ إِلَى رَبِّكَ فَتَخْشَى} [النازعات: ١٨]، والله أعلم.

المطلب الثالث: المتشابه اللفظي في الآيات عند ابن تيمية:

تقدم تعريف المتشابه اللفظي، وعُلم مما تقدم أن الخصلة المشتركة في أمثلة المتشابه اللفظي هي التكرار في الآيات مع نوع اختلاف، بغض النظر عن صورة الاختلاف في مفردة أو جملة أو حرف، ولا أستطيع الزعم أن ابن تيمية عني بهذا النوع من المتشابه عناية بالغة، لكنه يمكن القول أنه ساهم مساهمة علمية توضّح وجه التشابه في جملة من الآيات من هذا النوع.

ومن جهة أخرى، فإن مساهمة ابن تيمية في تأصيل النظر إلى هذا النوع من المتشابه غنية وفيرة يمكن البناء عليها؛ ولذلك رأيت البدء بنظرته المنهجية تجاه هذا النوع من علوم القرآن، وذلك على وجه الإيجاز في ثلاثة أمور:

الأول: يقرر ابن تيمية أن بلاغة القرآن وفصاحة ألفاظه بلغت التمام من كل وجه، وأن معانيه في قوتها وصحتها أعظم من قوة ألفاظه، وكل لفظ تحته معنًى يخصُّه في سياقه، قال ابن تيمية مبينًا منزلة معاني القرآن: (فالإعجاز في معناه أعظم وأكثر من الإعجاز في لفظه)[١]، بل يقرر ابن تيمية أن إعجاز القرآن في معانيه بالنسبة لغير العرب أعظم من إعجازه في ألفاظه بالنسبة للعرب؛ حيث يقول: (وجميع عقلاء الأمم عاجزون عن الإتيان بمثل معانيه أعظم من عجز العرب عن الإتيان بمثل لفظه)[٢]، وذلك يقتضي عنده أن كل حرف، فضلًا عن كلمة، لابد له من دلالة ومعنًى يُطلب، فتكرار الألفاظ مع تغاير شيء

(١) ابن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٥/٤٣٤).

(٢) المصدر السابق.

منها ليس بعبث؛ إذ لا يمكن أن يكون كلام رب العالمين، والذي هذه صفته، ثم يكون فيه حرف أو كلمة لا محل لها من المعنى؛ حيث يقول -رحمه الله تعالى: (ولو أن رجلًا من بني آدم له علم أو حكمة أو خطبة أو قصيدة أو مصنف، فهذَّب ألفاظ ذلك، وأتى فيه بمثل هذا التغاير، لعلم أنه قصد في ذلك حكمة، وأنه لم يخالف بين الألفاظ مع اتحاد المعنى سدًى، فكيف بكلام رب العالمين وأحكم الحاكمين؟!)[1]، بل يذهب ابن تيمية إلى أبعد من هذا، فيقرر أن الحركة -كالضمة مثلًا- لها من الدلالات المعنوية ما ليس لأخواتها من الحركات؛ حيث يقول عن القرآن: (ولا يَذْكُرُ فيه لفظًا زائدًا إلا لمعنًى زائد -وإن كان في ضمن ذلك التوكيد- وما يجيء من زيادة اللفظ ... فالمعنى مع هذا أزيد من المعنى بدونه، فزيادة اللفظ لزيادة المعنى، وقوة اللفظ لقوة المعنى، والضم أقوى من الكسر، والكسر أقوى من الفتح)[2]، وهذا يوجب صحة أصول هذا النوع من أنواع المتشابه، وأن طلب تلك المعاني من جملة تدبر القرآن وتفسيره.

الثاني -وهو يبني على الأول: أنه لا يوجد في القرآن تكرار محض، بل لابد في كل موضع من الغرض والمعنى ما ليس في الأول، وإن كان من جملة هذه المعاني التوكيد، لكن كل توكيد له مناسبة تخصُّه، خاصة فيما يتعلق بالقصص القرآني، وفي ذلك يقول ابن تيمية: (وليس في القرآن تكرار محض، بل لابد من فوائد في كل خطاب)[3]، وقال في بيان تَعَدُّدِ واختلاف الجمل في التعبير عن القصص القرآني: (يُعَبَّرُ عن القصة بِجُمَل تدل على معانٍ فيها، ثم يعبر عنها بجمل أخرى تدل على معانٍ أُخَر، وإن كانت القصة المذكورة ذاتها واحدة فصفاتها متعددة، ففي كل جملة من الجمل معنًى ليس في الجمل الأُخَر، وليس في القرآن تكرار أصلًا)[4]، وقال: (فليس في القرآن تكرار للفظ بعينه عقب الأول قط، وإنما في سورة

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٥٥١/١٦).

(٢) المصدر السابق (٥٣٧/١٦).

(٣) ابن تيمية، الحسنة والسيئة (ص: ١٤٩).

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (١٦٨/١٩).

الرحمن خطابه بذلك بعد كل آية لم يذكر متواليًا، وهذا النمط أرفع من الأول[١]، وكذلك قصص القرآن ليس فيها تكرار كما ظنَّه بعضهم)[٢]، ولابن تيمية كلام طويل في تقرير هذا المعنى تفصيلًا وإجمالًا[٣].

الثالث: أن هذا المتشابه اللفظي قد صنَّف فيه العلماء، وطلبوا معناه، وعليه فلا يصح أن يقال إنه من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه، بل يمكن أن يُعلم ويُفهم بحسب الطاقة البشرية، قال ابن تيمية في سياق ذكر خلاف المفسرين في معنى المتشابه الوارد في آية آل عمران، فقال ردًّا على من زعم أن المتشابه اللفظي لا يعلم معناه: (وقد صنَّف بعضهم في هذا المتشابه لأن القصة الواحدة يتشابه معناها في الموضعين، فاشتبه على القارئ أحد اللفظين بالآخر، وهذا التشابه لا ينفي معرفة المعاني بلا ريب)[٤]، فيلاحظ أن ابن تيمية يجزم بإمكان معرفة معاني هذا النوع من المتشابه، والحمد لله.

وإليك مثالين من أمثلة التشابه اللفظي تكلم ابن تيمية عليها، أسوقهما من كلامه مع شرح ما يحتاج إلى شرح من كلامه بعبارة موجزة.

الآية الأولى: سورة الكافرون ووجه التكرار فيها:

سورة الكافرون هي سورة البراءة من الشرك، وقد يبدو لقارئها تكرار في ألفاظها ومعانيها، وعلى ما قرره ابن تيمية من أنه ليس في القرآن تكرار محض، بل لابد من تغاير في المعنى، وغرض آخر في كل خطاب زُعم أنه مكرر. وقبل ذكر كلام ابن تيمية، أُبيِّن أنه ليس في السورة تكرار ألفاظ بعينها إلا آية واحدة، وهي الآية الثالثة، وهي قوله تعالى: {وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ} [الكافرون: ٣]، التي تكررت بعين ألفاظها في الآية الخامسة، ولن نتطرق لها هنا، على أن ابن تيمية يفرِّق بين التكرار المتوالي وغير المتوالي -كما تقدم الإشارة إليه عند حديثه

(١) الأول في سياق كلامه: هو تكرار جملة بعد جملة بعينها من غير فاصل ولا تغير في حرف أو كلمة لغرض التوكيد.

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٥٣٦/١٦).

(٣) المصدر السابق (٥٥١/١٦) و(٥٣٦/١٦).

(٤) المصدر السابق (٤٢٢/١٧).

عن سورة الرحمن إجمالًا- وإنما المقصود هنا بيان الفرق بين الآية الثانية والرابعة: {لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ (٢)}، و: {وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ (٤)}.

وإليك بيان الفرق بين آيتي: {لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ} [الكافرون: ٢]، و: {وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ} [الكافرون: ٤] -وطلبًا للإيجاز سأذكر بعض ما تضمنه كلام ابن تيمية ليسهل الدخول في صلب كلامه على الآيات- بيَّن ابن تيمية أن الفعل المضارع -وهو هنا (أعبد)- مستعمل في الزمن الحاضر والمستقبل[١]، وأن اسم الفاعل -وهو هنا (عابد)- يعمل عمل الفعل المضارع من جهة الأزمنة -الحاضر والمستقبل-[٢] لكن الفرق بينهما هنا هو الفرق بين الجملة الفعلية والاسمية، فالاسمية تدل على الثبوت[٣] -أي في قوله: (عابد)- كما بيّن أن اسم الفاعل هنا غيرُ مضافٍ، بل منونٌ عاملٌ معنًى وإعرابًا في الآية، فـ"ما عبدتم" مفعول "عابد"؛ مما أكد شَبَهَ اسم الفاعل بالمضارع في هذه الجملة بعينها، وإن كانت الجملتان تختلفان؛ ففي الأولى فعلية، والثانية اسمية، ولئلا ينقطع استرسال ابن تيمية في الحديث سأسرده كاملًا، وأكتفي بالتعليق في الهامش على مواطن الإشكال[٤]، وإليك صلب كلام ابن تيمية حيث يقول: (فقوله: {لا أعبد} يتناول نفي عبادته لمعبودهم في الزمان الحاضر والزمان المستقبل، وقوله: {ما تعبدون} يتناول ما يعبدونه في الحاضر والمستقبل، كلاهما مضارع، وقال في الجملة الثانية عن نفسه: {ولا أنا عابد ما عبدتم}، فلم يقل: "لا أعبد"[٥]، بل قال: {ولا أنا عابد}، ولم يقل: "ما تعبدون"، بل قال {ما عبدتم}[٦]، فاللفظ في فعله وفعلهم مغاير للَّفظ في

---

(١) ينظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٣٢١).

(٢) ينظر: ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ٢٧٠)، وقد يدل على الماضي بشروط.

(٣) ينظر: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة (١٨٧/١).

(٤) تنبيه: إن ابن تيمية عبر في كلامه عن الآية الثانية في السورة "بالجملة الأولى"، وعبر عن الآية الرابعة من السورة "بالجملة الثانية".

(٥) "أعبد" فعلٌ نوعه مضارع، و "عابد" اسمٌ صيغته اسم الفاعل.

(٦) والفرق بين "تعبدون" و"عبدتم" ظاهر، فالأولى مضارعٌ للحاضر والمستقبل، والثانية ماضٍ للماضي فقط.

الجملة الأولى[١]، والنفي بهذه الجملة الثانية أعم من النفي بالأولى؛ فإنه قال: {ولا أنا عابد ما عبدتم} بصيغة الماضي[٢]، فهو يتناول ما عبدوه في الزمن الماضي؛ لأن المشركين يعبدون آلهة شتى، وليس معبودهم في كل وقت هو المعبود في الوقت الآخر، كما أن كل طائفة لها معبود سوى معبود الطائفة الأخرى، فقوله: {لا أعبد ما تعبدون}[٣] براءة من كل ما عبدوه في الأزمنة الماضية، كما تبرأ أولًا مما عبدوه في الحال والاستقبال[٤]، فتضمنت الجملتان البراءة من كل ما يعبده المشركون والكافرون في كل زمان ماضٍ وحاضر ومستقبل[٥]. وقوله أولًا: {لا أعبد ما تعبدون} لا يتناول هذا كله، وقوله: {ولا أنا عابد} اسم فاعل قد عمل عمل الفعل، ليس مضافًا[٦]، فهو يتناول الحال والاستقبال أيضًا، لكنه جملة اسمية، والنفي بما بعد الفعل فيه زيادة معنًى كما تقول: ما أفعل هذا، وما أنا بفاعله، وقولك: "ما هو بفاعل هذا أبدًا" أبلغ من قولك: "ما يفعله أبدًا"، فإنه نفي عن الذات صدور هذا الفعل عنها، بخلاف قولك: "ما يفعل هذا"، فإنه لا ينفي إمكانه وجوازه منه، ولا يدل على أنه لا يصلح له، ولا ينبغي له، بخلاف قوله: "ما هو فاعلًا وما هو بفاعل"، كما في قوله: {فما الذين فُضّلوا برادي رزقهم على ما ملكت أيمانهم}[سورة النحل: ٧١] [٧] ... ولا يقال: الجملة الاسمية تركُ الثبوت، ونفيُ

---

(١) ففعل الرسول في الأولى مضارع -وهو أعبد- وفعله في الثانية اسم فاعل -وهو عابد- وأما الكفار ففعلهم في الآية الأولى مضارع -وهو تعبدون- وفي الثانية ماضٍ -وهو عبدتم.

(٢) أي "عبدتم".

(٣) كذا في المطبوع، ولعله خطأ، والصواب آية: (ولا أنا عابد ما عبدتم)؛ لأنه قال بعد ذكره الآية الأزمنة الماضية، أي (عبدتم)، وأما الأية الأولى، فليس فيها فعل ماضٍ أصلًا.

(٤) وهذا يدل على ما ذكرته في الحاشية السابقة، فإن الآية الأولى هي التي تدل على الحال والاستقبال لكونها عبرت بالمضارع كما هو ظاهر.

(٥) فالأولى تضمنت الحال والاستقبال في قوله: (تعبدون)، وفي الثانية تضمنت الماضي في قوله: (عبدتم).

(٦) لأن الإضافة تمنع التنوين، فلو كان مضافًا لما نون، ولامتنع عمله إعرابًا؛ حيث أُعربت (ما) الموصولة بمفعول به لاسم الفاعل (عابد) على إعماله. ينظر: درويش، إعراب القرآن وبيانه (١٠/٦٠١).

(٧) ولم يقل: "يردون" بدل "برادي".

ذلك لا يقتضي نفي العارض[١]؛ فإن هذه الجملة في معنى الفعلية نفي لكونها عملت عمل الفعل[٢]، لكنها دلت على اتصاف الذات بهذا، فنفت عن الذات أن يعرض لها هذا الفعل تنزيهًا للذات، ونفيًا لقبولها لذلك[٣] ... فقوله: {ولا أنا عابد ما عبدتم}، أي نفسي لا تقبل ولا يصلح لها أن تعبد ما عبدتموه قط، ولو كنتم عبدتموه في الماضي فقط، فأي معبود عبدتموه في وقت، فأنا لا أقبل أن أعبده في وقت من الأوقات، ففي هذا من عموم عبادتهم في الماضي والمستقبل، ومن قوة براءته وامتناعه وعدم قبوله لهذه العبادة في جميع الأزمان ما ليس في الجملة الأولى، تلك تضمنت نفي الفعل في الزمان غير الماضي، وهذه تضمنت نفي إمكانه وقبوله لما كان معبودًا لهم ولو في بعض الزمان الماضي فقط).[٤]

وخلص كلامه رحمه الله إلى أن النبي ﷺ نفى عن نفسه عبادة غير الله في الزمان الماضي والحاضر والمستقبل، وأنه لا يصلح ولا ينبغي له عبادة غير الله، فضلًا عن أن يكون حصل ذلك منه في زمن من الأزمان، كما أن الكفار لم تحصل لهم عبادة الله تعالى في زمن من الأزمان، ماضيًا كان أو حاضرًا أو مستقبلًا. هذا مجموع معنى الآيتين، والله أعلم.

---

(١) هذا اعتراض افترضه ابن تيمية على ما قرره من أن دلالة الجملة الاسمية –ولا أنا عابد– أقوى وأبلغ من الفعلية –لا أعبد– ووجه الاعتراض أن الجملة الاسمية في الأصل تفيد الثبوت والاستمرار، ونفيها يفيد نفي الثبوت والاستمرار فقط، أما إمكان الوقوع أحيانًا –وهو ما سماه ابن تيمية الأمر العارض– فهو ممكن على زعم هذا المعترض.

(٢) هذا جواب الاعتراض: وهو أن الجملة وإن كانت اسمية لكن معنى الفعلية باقٍ فيها؛ لكون اسم الفاعل –عابد– دل دلالة الفعل، فكأن الجملة فيها معنى الاسمية من جهة لفظها –عابد– وفيها معنى الفعلية من جهلة دلالتها على الحال والاستقبال؛ لما تقدم من دلالة صيغة اسم الفاعل، ولكونه عَمِل عَمَل المضارع.

(٣) فالمنفي عن ذاته عليه السلام أمران: الأول: نفي حصول العبادة منه لغير الله تعالى. الثاني: نفي لصلاحية ذاته الشريفة أن تعبد غير الله، فهي من جنس الفرق بين قوله تعالى: (ما اتخذ من ولد)، وقوله سبحانه: (وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدًا)، فالثانية أشد إنكارًا لحصول الولد من الأولى، والله أعلم.

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٥٥١/١٦) وما بعدها.

الآية الثانية: الفرق بين قوله تعالى: {كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُرْتَابٌ} [غافر: ٣٤]، وقوله تعالى: {كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ} [غافر: ٣٥]، فما وجه التغاير في التعبير حيث قال في الأولى: (يضل)، وفي الثانية: (يطبع)؟

قال ابن تيمية في شرح الحديث المرفوع في فضل القرآن: «من تَركه من جَبَّار قصمه الله، وَمن ابْتغى الْهدى فِي غَيره أضلّهُ الله»[(١)]: (يناسب قوله تعالى: {كَذَلِك يضل الله من هُوَ مُسْرِف مرتاب} [غافر: ٣٤]، وكذلك قوله: {كَذَلِك يطبع الله على كل قلب متكبر جَبَّار} [غافر: ٣٥]، فذكر ضلال الأول وذكر تجبر الثاني؛ وذلك لأن الأول مرتاب، ففاته العلم حيث ابتغى الهدى في غيره، والثاني جبار عمِل بخلاف ما فيه؛ فقصمه الله، وهذان الوصفان يجمعان العلم والعمل، وفي ذلك بيان أن كل علم ديني لا يطلب من القرآن، فهو ضلال؛ كفاسد كلام الفلاسفة والمتكلمة والمتصوفة والمتفقهة، وكل عاقل يترك كتاب الله مريدًا للعلو في الأرض والفساد؛ فإن الله يقصمه، فالضالُّ لم يحصل له المطلوب، بل يُعذّب بالعمل الذي لا فائدة فيه، والجبار حصل لذة، فقصمه الله عليها، فهذا عذاب بإزاء لذاته التي طلبها بالباطل، وذلك يعذب بسعيه الباطل الذي لم يفده).[(٢)]

وخلاصة كلام ابن تيمية في الآية الأولى، أن الريب إنما يوصف به من قَصُر علمه؛ إذ بالعلم يحصل اليقين الذي هو عكس الريب، وقصور العلم ضلال، فناسب هذا الحكم له، وهو الضلال؛ وأما الآية الثانية، فالطبع ناسب الجبار هنا؛ لأن التكبر لا يكون إلا عن علم ومعرفة للشيء، فلا يقال فلان تكبر وتجبر إلا بعد أن عُرِضَ عليه وعرفه ثم تركه؛ ولذلك وصفه النبيﷺ بأنه «بطر الحق»، أي دفعه ونكرانه والترفع عن قبوله[(٣)]، فهو لم يعمل بالقرآن، وتركه بعد أن عرفه، فناسب الطبع على القلب الذي يقابل الهداية والنور؛ ولذلك

---

(١) أخرجه الترمذي، ت: شاكر، (١٧٢/٥) في سننه، فضائل القرآن، باب: ما جاء في فضل القرآن، وضعفه الترمذي.

(٢) ابن تيمية، الاستقامة (٢١/١).

(٣) ينظر: المناوي، فيض القدير (٦٢/٥).

وُصف اليهود والمنافقون بالطبع؛ لأنهم أهل تكبر عن علم، كما قال تعالى عن اليهود: {وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا} [النساء: ١٥٥]، وقال عن المنافقين: {وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ} [محمد: ١٦]، والله أعلم.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد، فبعد تلك الجولة في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- خلصتُ إلى مجموعة من النتائج، وإليك أهمها:

- أن تحرير معنى المشكل والمتشابه في القرآن الكريم من أدقّ مسائل العلم وأشكلها؛ مما يتوجب الحذر في تناولها؛ لما يترتب على ذلك من المزالق في فهم الدين والعمل به.
- أن ابن تيمية -رحمه الله تعالى- تناول المشكل في القرآن منهجًا وعملًا، وتأصيلًا وتفريعًا.
- أن لكل أنواع المتشابه الوارد ذكرها في البحث في كلام ابن تيمية نصيبًا يمكن البناء عليه لبحوث أخرى.
- أن ابن تيمية لا يُسَلِّم بوجود متشابه لا يعلم معناه مطلقًا في القرآن.
- أن من أعظم الأدلة الإجمالية التي حام حولها ابن تيمية في تقريراته : النظر في عمل السلف وطريقتهم تجاه ما يُدّعى أنه متشابه.
- أن التفريق بين المتشابه النسبي والمتشابه المطلق يزيل كثيرًا من الإشكالات في فهم الخلاف الوارد عن السلف في معنى المتشابه والمحكم.
- أن مصطلح "التأويل" يجبُ أن يُحذر في تناول معناه؛ حيث يبنى عليه تحرير معنى المتشابه، وقد قرر ابن تيمية أن معناه الشرعي لا يخرج عن معنيين: الأول: حقيقة الشيء أو عاقبته، والثاني: تفسيره ومعناه.

والله أعلم، والحمد لله رب العالمين،،

فهرس المصادر والمراجع

١- البغوي، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (المتوفى: ٥١٠هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، حققه وخرج أحاديثه: محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٨.

٢- الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣)، وإبراهيم عطوة عوض؛ المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، عدد الأجزاء: ٥ أجزاء.

٣- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ، عدد الأجزاء: ١٠.

٤- الاستغاثة في الرد على البكري، دراسة وتحقيق: د. عبد الله بن دجين السهلي، رسالة ماجستير- قسم الثقافة الإسلامية بكلية التربية، جامعة الملك سعود، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ، عدد الأجزاء: ١.

٥- مجموع الفتاوى، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٦- العقيدة الواسطية: اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة أهل السنة والجماعة، المحقق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، الناشر: أضواء السلف- الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٧- الاستقامة، المحقق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود- المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ، عدد الأجزاء: ٢.

٨- الإكليل في المتشابه والتأويل، خرج أحاديثه وعلق عليه: محمد الشيمي شحاتة، الناشر: دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، عدد الأجزاء: ١.

٩- الحسنة والسيئة، المحقق: -، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: -، عدد الأجزاء: ١.

١٠- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تحقيق: علي بن حسن، وعبد العزيز بن إبراهيم، وحمدان بن محمد، الناشر: دار العاصمة، السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ٦.

١١- المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام، جمعه ورتبه وطبعه على نفقته: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم (المتوفى: ١٤٢١هـ)، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ، عدد الأجزاء: ٥ أجزاء.

١٢- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، زاد المسير في علم التفسير، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٣- الخطيب الإسكافي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني، المعروف بالخطيب الإسكافي (المتوفى: ٤٢٠هـ)، درة التنزيل وغرة التأويل، دراسة وتحقيق وتعليق: د. محمد مصطفى آيدين، الناشر: جامعة أم القرى، وزارة التعليم العالي، سلسلة الرسائل العلمية الموصى بها (٣٠)، معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، عدد الأجزاء: ٣.

١٤- السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، المحقق: مركز الدراسات القرآنية، دار النشر: مجمع الملك فهد، البلد: السعودية، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ٧ (٦+فهارس).

١٥- درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (المتوفى : ١٤٠٣هـ)، إعراب القرآن وبيانه، الناشر: دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص، سورية (دار اليمامة- دمشق- بيروت)، (دار ابن كثير- دمشق- بيروت)، الطبعة: الرابعة، ١٤١٥هـ، عدد المجلدات:١٠.

١٦- الزرقاني، محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (المتوفى: ١٣٦٧هـ)، مناهل العرفان في علوم القرآن، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة: الثالثة، عدد الأجزاء:٢.

١٧- ابن عبد الهادي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن يوسف الدمشقي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤هـ)، العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار الكاتب العربي، بيروت، عدد الأجزاء: ١.

١٨- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى:٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م، عدد الأجزاء: ٦.

١٩- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي، شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م، عدد الأجزاء: ٢٠ جزءًا (في ١٠ مجلدات).

٢٠- الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ- ٢٠٠٠م، عدد الأجزاء: ٢٤.

٢١- الطوفي، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين (المتوفى: ٧١٦هـ)، شرح مختصر الروضة، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن

التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، عدد الأجزاء:٣.

٢٢- الطيار، د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، الكتاب: أنواع التَّصنيف المتعلِّقة بتَفسير القُرآن الكريم، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة: الثالثة، ١٤٣٤هـ، عدد الأجزاء: ١.

٢٣- قلعجي، محمد رواس، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٤- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تفسير القرآن العظيم، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ٨.

٢٥- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ)، تفسير الماوردي = النكت والعيون، المحقق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، عدد الأجزاء: ٦.

٢٦- المناوي، زين الدين محمد، المدعو بعبد الرءوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي، ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، فيض القدير شرح الجامع الصغير، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦م، عدد الأجزاء:٦، مع الكتاب تعليقات يسيرة لماجد الحموي.

٢٧- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، التَّفْسِيرُ البَسِيْط، المحقق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، الناشر: عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ، عدد الأجزاء: ٢٥ (٢٤ وجزء للفهارس).

* * *